



## "المياه شأنا جميعاً" المنتدى الإقليمي حول الإدارة المحلية الرشيدة للمياه

ورقة مرجعية (2)

التحديات الناشئة - دراسات حالة من فلسطين والأردن ومصر

6 و 7 حزيران 2007  
عمان، الأردن

فريق مشروع إمباورز في مصر والأردن و فلسطين



## ورقة مرجعية (2): التحديات الناشئة - دراسات حالة من فلسطين والأردن ومصر

المنتدى الإقليمي حول الإدارة المحلية الرشيدة للمياه  
"المياه شأننا جميعاً"

6 و 7 حزيران 2007  
عمان، الأردن

### المحتويات:

1. التحديات الناشئة حول إدارة المياه
2. نهج المشاركة في التخطيط الاستراتيجي للمياه - مقدمة لمشروع شراكة إمباروز (مشروع الإدارة التشاركية للمصادر المائية)
3. من السياسة إلى الممارسة
4. دراسات حالة
  - 4.1. التنسيق بين الاطراف المعنية والاستخدام الاقتصادي للموارد المائية في بلدة قباطية / فلسطين
  - 4.2. التنسيق بين واللامركزية في إدارة قطاع المياه على مستوى المحافظات في محافظة البلقاء - الاردن
  - 4.3. التنسيق بين الأطراف المعنية وجدوى تنفيذ برامج وطنية على مستوى المركز مركز اهناسيا / محافظة بني سويف (مصر)
5. مناقشة

## التحديات الناشئة لإدارة المياه

- في البلدان الثلاثة التي نفذت فيها شراكة إمباورز ، وكذلك على نطاق اوسع في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، يمكن لنا ان نحدد عددا من التحديات الخطيرة فيما يتعلق بالمشاركة في إدارة المياه ، وهذه تشمل:
- تجزئة صنع القرار: مسؤولية صنع القرارات ذات الصلة بالمياه هي موزعة عبر إدارات مختلفة؛
  - الافتقار إلى المعلومات الموثوقة. بالرغم من وجود كميات كبيرة من المعلومات المتصلة بالمياه الا انها اما متغيرة و / أو المعلومات التي تقدمها قديمة.
  - صعوبة الوصول الى المعلومات: بما ان المعلومات التي يجري جمعها وتخزينها تأتي من العديد من المنظمات المختلفة ، يبقى الحصول على المعلومات متى وحيثما كان ذلك مطلوباً ضعيف جداً. ولا سيما ان الاطراف المعنية على مستوى القرية نادرا ما يحصلون على نسخ من المعلومات المتصلة بالمياه خاصة حول قريتهم.
  - التركيز على الحلول التكنولوجية. وهناك اتجاه لاستخدام الحلول التكنولوجية كلما كانت هناك مشاكل في امدادات المياه بغض النظر عن اسباب هذه المشاكل
  - محدودية التمثيل أو مشاركة اصحاب المصلحة. معظم صنع القرارات المتصلة بالمياه تتم دون مشاركة الاطراف المعنية او طرق استشارة ذات معنى.
  - انعدام المساءلة والشفافية. صنع القرارات المتصلة بالمياه هي بطبيعتها سياسية ، ونتيجة لذلك فان عمليات صنع القرارات المتصلة بالمياه يمكن وغالبا ما تتأثر سلباً نتيجة للتدخل السياسي. كما ان عدم الوضوح بشأن مساءلة مقدمي الخدمات للمستفيدين ، وانعدام الشفافية في كيفية وسبب اتخاذ القرارات يؤدي الى الاساءة للعملية الادارية.

الجدول في الصفحة التالية يلخص بعض أهم القضايا المتصلة بالحاكمية في كل من البلدان الثلاثة موضوع الدراسة ، اضافة الى المستوى الحالي لاشراك المستخدمين

ولة	درجة اللامركزية	درجة خصخصة إمدادات المياه والصرف الصحي	درجة تحمل المستهلك التكلفة الكاملة للماء	مشاركة مستخدمي المياه في قضايا الإدارة
مصر	إدارة توزيع المياه على المستوى الوطني هي مركزية نظراً إلى طبيعة النظام الهيدرولوجي في مصر (نهر واحد). التوجه السياسي نحو اللامركزية موجود وذلك من أجل الانتقال التدريجي في الإدارة إلى المستخدمين في القناة و المسافي بالرغم من ان معظم القرارات والميزانيات لا تزال توضع على المستوى القومي.	خدمات خاصة لصهاريج النضح في القرى والبلدات الصغيرة. إمدادات مياه الشرب هي شبه مخصصة وضمن شركة المياه القابضة	جميع إمدادات المياه مدعومة. استرداد التكاليف يتم من أجل استرداد تكاليف التشغيل والصيانة إذ أن الأراضي الجديدة تدفع كامل تكاليف الضخ ( وتوصيل المياه، بينما الأراضي القديمة لا تدفع سوى لضخ المياه من القناة.	تتعلق أساساً بتوزيع الماء داخل ارض المستهلك. مجالس المياه تساعد الآن في تنظيف الأبنية المحلية، وإدارتها في بعض المجالات، إضافة إلى تأسيس مجالس للمياه إذ يوجد حالياً أكثر من 7000 جمعية مستخدمي مياه و 220 مجلس للمياه
ردن	من أجل تطوير الميزانيات وعمل المحافظة، ولكن قليلة تلك القرارات المتخذة دون المستوى الوطني (تفويض وضع الميزانيات والأعمال الإنشائية للمحافظات)	القطاع العام مسؤول عن شبكة الصرف الصحي أما القطاع الخاص فعن إمداد مياه الشرب لمدينتي عمان و العقبة، بينما يكون تحت سلطة القطاع العام في الأماكن الأخرى. أما في المناطق الريفية الغير متصلة بالشبكة فالناقلات الخاصة هي التي توفر مياه الشرب	مياه الري مدعومة بدرجة كبيرة في وادي الأردن. في مناطق أخرى يدفع المستهلك لكن مبالغ منخفضة. يدفع نظير المياه المنزلية تعرفه محددة مع رسوم أقل للفقراء.	لجان المياه في بعض المناطق وجمعيات مستخدمي المياه في وادي الأردن. حقوق المياه مع ملاك الأراضي، حيث يتم مشاركة المزارعين في إدارة الري والمحافظة على الآبار الخاصة والقنوات. أما المياه الجوفية فهي تابعة للحكومة.
مطين	جميع القرار حول إمداد المياه تتخذها حكومة إسرائيل .	خدمات خاصة لصهاريج النضح وصهاريج نقل مياه الشرب تقدم عبر خدمات خاصة البلديات مسؤولة عن شبكات الإمداد. البلديات مسؤولة عن شبكات التزويد	يدفع المستهلكون التكلفة الكاملة للمياه المنزلية والتكلفة مدعومة لمياه الري.	تأسيس مجالس قروية لتمثيل المستفيد النهائي إلا انه لا يوجد حتى الآن ما يتعلق بإدارة العرض والطلب .

يمكن تحديد عدد من نقاط القوة والفرص حول هذه التحديات التي يمكن أن يستند إليها في التحرك نحو تحسين الإدارة المحلية للمياه، وتشمل:

- السياسات المواتية العامة: تنتقل بيئة وضع السياسة عبر المنطقة إما إلى بيئة داعمة أو مؤيدة للحاكمية اللامركزية والمشاركة. التحدي هو أن نبني على هذه السياسة لخلق تحسينات حقيقية.
- كوادر تقنية قوية على المستويات اللامركزية: وعموما تمتلك المنطقة مجموعة من الفنيين المؤهلين على الصعد اللامركزية. التحدي يكمن في المقام الأول في التغيير، بدلا من خلق القدرة من الصفر. يجب تقوية قدرات الفنيين على العمل مع مستخدمي المياه، ودعم دورهم في الانتقال من مرحلة التطبيق إلى مزيد من المشاركة.
- نشر الوعي حول أزمة المياه هناك ووعي ثقافي عميق في كافة أنحاء المنطقة، حول ندرة المياه وقيمتها. هذا يمكن أن يبني عليه من أجل تشكيل أساس سليم للمشاركة في صنع القرارات المتصلة بالمياه.
- اتساع المجال للمجتمع المدني والقطاع الخاص: رغم التقليد المعروف حول مركزية و سيطرة الدولة على توفير الخدمات، هناك اعتراف متزايد بالحاجة إلى مشاركة الجهات الفاعلة الأخرى من المجتمع المدني والقطاع الخاص. وهذا يوفر فرصة لإيجاد القدرات اللازمة في المنظمات غير الحكومية (خاصة) على الاضطلاع بدور قيادي في الإدارة المحلية للمياه.

ستركز هذه الوثيقة المرجعية على كيفية التنسيق بين الأطراف المعنية، واللامركزية والمشاركة المحلية. كما ستدعم المناقشات عن طريق عرض ثلاث دراسات حالة تم بها معالجة التنسيق بين المعنيين على ثلاثة مستويات مختلفة: المستوى المحلي (قباطية في فلسطين، وعلى مستوى المحافظات (البلقاء في الأردن) والتفاعل بين المستوى الوطني ومستوى المقاطعة (اهناسيا في مصر).

## 2. النهج التشاركي في التخطيط الاستراتيجي للمياه- مقدمة موجزة لإمباورز

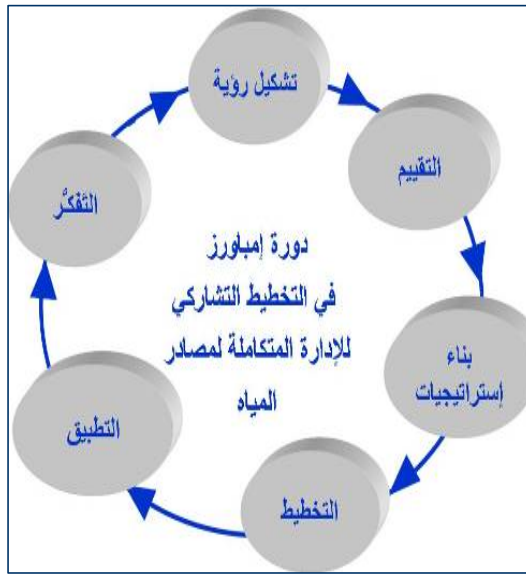
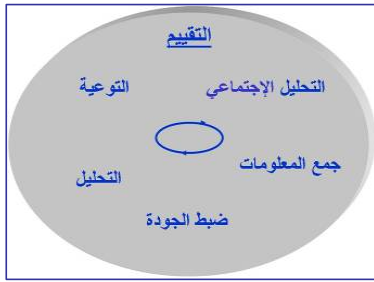
إمباورز هو برنامج إقليمي مدته أربع سنوات حول إدارة المياه المحلية في مصر والأردن وفلسطين، والذي تموله برنامج ميدا للمياه التابع للمفوضية الأوروبية ومؤسسة CARE العالمية. ويتألف من شراكه إقليمية لخمس عشرة منظمة بهدف تمكين السكان المحليين وتحسين الوصول على المدى البعيد للمياه في المجتمعات المحلية. أما الهدف الرئيسي طويل الأجل للمشروع فهو تحسين إدارة وتنمية الموارد المائية على المستوى المحلي والمتوسط من خلال التشجيع على زيادة المشاركة والتمثيل من الأطراف المعنية في عمليات التخطيط وصنع القرار، مما سيؤدي بدوره إلى تحسين الإدارة المحلية للمياه. مع التركيز على المناطق والمجتمعات المحلية. ويكفل برنامج إمباورز أهمية الانشطة المحلية للإدارة المتكاملة للموارد المائية لصياغة السياسات الوطنية عن طريق المشاركة في أعمال لجان التوجيه الوطنية. كما يعمل أيضا على إنشاء برنامج إقليمي للمعلومات من مكتب أحد شركائه في الأردن من أجل نشر معلومات تتعلق بإداره المياه المحلية عن طريق شبكة الانترنت والنشرات الاخبارية وتبادل الزيارات والملتقيات الإقليمية.

يعمل برنامج إمباورز على تطبيق نهج يعتمد على الحوار والعمل التوافقي بين المعنيين انطلاقاً من أن مشاركة المعنيين تؤدي إلى تحسين استخدام الموارد المائية وإدارتها. ولتحقيق لهذه الغاية، يقوم المشروع على وضع دورة تخطيط للإدارة المتكاملة لموارد المياه. وهذه الدورة تعتمد على تحديد

المشاكل المتعلقة بالمياه وتشكيل رؤى واستراتيجيات بعيدة المدى للمناطق المستهدفة. يتم دعم عملية وضع الاستراتيجيات بجمع وتحليل المعلومات ذات الصلة بموارد المياه ، والبنية التحتية لإمدادات المياه، الطلب وإمكانية الوصول إلى خدمات المياه، والتأكد من صحة هذه المعلومات من خلال عملية تحليل ومناقشه. والهدف من هذه الدورة هو التخطيط لدعم الأطراف المعنية على المستويات المحلية والمتوسطة ذات الدور الهام في صنع القرارات السياسية والتقنية لتطوير الموارد المائية في إطار من الشفافية والاتفاق على رؤية مشتركة.

هناك وصف تفصيلي للأطراف المعنية في البرنامج ونهج دورة التخطيط فيه في أوراق العمل والإرشادات التوجيهية التي يمكن الاطلاع عليها في موقع البرنامج :

<http://www.ar.empowers.info/page/2869>.



لقد تم اختبار

وتطبيق النهج لبرنامج إمباورز منذ عام 2003 في محافظة بني سويف (مصر)، البلقاء (الأردن) وجنين (فلسطين) وكذلك في ستة مجتمعات مختارة في كل محافظة. الرسوم التوضيحية أعلاه تبين دورة التخطيط الأساسية واثنين من الخطوات الست الأساسية ضمنها. إن الأنشطة المتعلقة بدورة التخطيط متضمنة في منهجية حوار المعنيين وعملهم التوافقي المذكورة أعلاه ومستفيدة بشكل كبير من أدوات تحليل المعنيين كتلك المطورة في الدليل الإرشادي لأدوات التقييم السريع لنظم المعرفة الزراعية (RAAKS).

يقدم الجدول الوارد أدناه عرضاً عاماً لمنابر المعنيين التي أقامها برنامج إمباورز، ابتداءً من المستوى الوطني إلى مستوى المحافظة أو الناحية في كل من البلدان الثلاثة. للبرنامج موظفين محددين لغايات توثيق عمليات التعلم في حين تم تطوير المواد التدريبية والإرشادات التوجيهية (بالعربية والانكليزية) لاستخدامها في البلدان الثلاثة المستهدفة والمنطقة الأوسع..

### المنابر التي يوفرها برنامج تمكين للأطراف المعنية

فلسطين	الأردن	مصر
• سلطة المياه الفلسطينية	• وزارة المياه والري	• وزارة الموارد المائية والري
• وزارة الزراعة	• وزارة الزراعة	• المركز القومي لبحوث المياه
• وزارة الحكم المحلي	• وزارة التنمية والشؤون الاجتماعية	• وزارة الزراعة
• سلطة جودة البيئة الفلسطينية	• وزارة الداخلية في محافظة البلقاء	• هيئة مياه الشرب في محافظة بني سويف
• مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينية	• وزارة التخطيط	• مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجي - جامعة القاهرة
• إتحاد لجان العمل الزراعي	• الشبكة الإسلامية لتنمية وإدارة مصادر المياه	• الشراكة المائية المصرية
• منظمة "CARE" الضفة الغربية وغزة	• معهد الملكة زين الشرف التنموي	• الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية
	• منظمة CARE - الأردن	• مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا
		• الإتحاد النوعي لحماية و تحسين البيئة في بني سويف
		• منظمة CARE - مصر

\* أسماء المؤسسات المذكورة بالخط العريض في الجدول أعلاه تمثل الشركاء الأربعة عشر اللذين يبسرون برنامج إمباروز في الأردن و مصر و فلسطين. كما يدعم هذا البرنامج الإقليمي المركز الدولي للمياه والصرف الصحي، هولندا و منظمة CARE العالمية

### 3. من السياسة الى الممارسة

تم إدراج اللامركزية ومشاركة المستخدمين النهائيين، وضرورة إشراك المجتمع المدني في الوثائق الرسمية لعديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وأكثر تحديدا تم الاعتراف بشكل عام بمسائل مثل زيادة الفوائد للمستخدمين النهائيين وزيادة المسؤوليات والحقوق وحصول الفقراء على المياه بأنها مسائل مهمة من وجهة نظر التقليص من الفقر. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة حول كيفية ترجمة هذه السياسة إلى حيز الواقع لتمكين حصول التغييرات العملية في كيفية إدارة الموارد والخدمات التي يقدمها المسؤولون الحكوميون (وغيرهم) على مستوى المحافظات والنواحي

يتطلب معالجة كيفية تحسين الإدارة المحلية للمياه لتطوير منهجيات وطرق يتم اختبارها في الوقت الذي تكون اللامركزية، نظريا، مصاحبة للموارد اللازمة والمعرفة والأدوات التنفيذية والكادر الكفؤ. ومع ذلك لا يزال في لمنطقة الشرق الأوسط مطلوب بناء القدرات في تطبيق النهج التشاركي لأعداد كبيرة من موظفي الحكومة والمنظمات غير الحكومية للمشاركة الحقيقية.

ومعظم هذه التدابير تتطلب المزيد من الحوار والتنسيق أكثر من الماضي بين مختلف الأطراف المعنية على المستوى نفسه من العملية، سواء كان ذلك على مستوى المحافظة أو المقاطعة أو البلدية. إذ انه لا يمكن انفاذ التشريعات الحالية إلا إذا توفرت تم إدماج المعرفة والأساليب الضرورية في عمل الجهات المنفذة وموظفيها.

عمل برنامج إمباروز بكل وضوح على كيفية تطبيق اللامركزية في الإدارة المحلية الرشيدة للمياه، وبخاصه على بناء القدرات والمواقف على المستوى المتوسط والمحلي، وتطوير منهجيات عملية وسهلة الاستعمال التي يمكن تكرارها بسهولة. وفي نفس الوقت فقد تم استكشاف الشروط اللازمة لثقافة الاتصال والتغيير

لتمكين السكان المحليين، وبخاصة النساء والفقراء على المشاركة وتمكينهم من تخطيط واتخاذ القرارات بشأن استخدام الموارد التي يعتمدون عليها. وقد تم في المقام الأول العمل على تحقيق ذلك من خلال عملية تيسير الحوار والتنسيق. وقد تم إحراز تقدم في مجال تحسين الاتصال بين المسؤولين الحكوميين في مختلف الإدارات من جهة وبين مواطني المجتمعات المحلية وموظفي الحكومة من ناحية أخرى.

تم في هذا المنتدى اقتراح إعطاء مسألة تحسين التنسيق بين الأطراف المعنية مزيداً من التفكير، وبخاصة في علاقاتها بما يخص اللامركزية ومشاركة المستخدمين وتحسين التخطيط واتخاذ القرارات. ومن أجل ذلك تم إعداد هذه الحالات الثلاث للدراسة كمدخل للمناقشة. وقد تم اقتراح ثلاثة أسئلة أساسية لتكون حافزاً لمزيد من المناقشات:

- كيف يمكن الاستفادة العملية من التنسيق بين الأطراف المعنية على مستوى القرية لجعل المبادرات المائية فعالية اقتصادياً؟
- كيف يمكن للتنسيق بين المعنيين أن يؤثر على تطبيق اللامركزية على مستوى المحافظات و جعلها أكثر فاعلية؟
- كيف يمكن جعل التنسيق بين الأطراف المعنية مؤثراً في البرامج القومية في قطاع المياه على مستوى الناحية؟

يتم في الفروع التالية تقديم دراسات الحالة الثلاث. دراسة حالة من فلسطين تتناول التنسيق بين الأطراف المعنية على المستوى المحلي، في حين أن دراسة الحالة من الأردن تعالج مسألة التنسيق بين المعنيين على مستوى المحافظات. أما الحالة الثالثة فتركز على التفاعل بين مختلف مستويات التنسيق بين الأطراف المعنية في مصر.

## 4. دراسات الحالات

### 4.1 التنسيق بين المعنيين والمنفعة الاقتصادية لموارد المياه في بلدة قباطية بفلسطين

#### الخلفية:

بلدة قباطية إحدى المجتمعات الثلاث المستهدفة في المرحلة الأولى من مشروع إمبروز. قباطية هي أكبر مدينة في محافظة جنين من حيث السكان والمساحة، وعدد سكانها في منتصف العام 2003 حوالي 15,000 نسمة. تشكل الأراضي الزراعية حوالي 92 ٪ من 55,000 دونم من مساحة المدينة .

#### بيان المشكلة

تواجه قباطية العديد من التحديات التي يجب التغلب عليها لاستخدام موارد المياه المحلية بطريقة أكثر فعالية واقتصادية وهذه تشمل:

- محدودية الموارد المائية وخدمات المياه للاستخدام المنزلي داخل البلدية
- المشاركة المحدودة للمستعملين النهائيين والمنتفعين الآخرين في صنع القرار والتخطيط.
- إدارة المياه الزراعية التي تقتصر على جانب أصحاب الآبار والمزارعين.
- عدم وجود دور للمرأة في صنع القرار.
- ضعف العلاقات بين البلدية وغيرها من المنظمات المحلية والدولية
- عدم الاستخدام الأفضل للموارد المالية المتاحة .

#### التغلب على التحديات (موجز دراسة الحالة) :

يعمل برنامج إمبروز على إشراك الأطراف المعنية على الصعيد الوطني لضمان وجود صلة بين الأنشطة المحلية وعملية صياغة السياسات الوطنية.و إلى حد كبير، فقد عمل تطبيق دورة المشروع على تحسين مناخ الأعمال الذي ساهم بدوره في التغلب على التحديات المذكورة أعلاه.

وهذا إيجاز عن الخطوات الرئيسية التي تم تطبيقها:

#### • مشاركة الأطراف المعنية:

خلال عدة اجتماعات وحلقات عمل في البلدية، حدد المشاركون من جميع الأطراف المعنية في قطاع المياه في البلدة. ويشتمل المعنيون على المزارعين والسكان، والنساء وأصحاب الآبار وأصحاب مصانع تقطيع الحجارة ونوادي شباب والسكان المحليين ذوي النفوذ، إضافة إلى موظفي البلدية.

- **شجرة تحليل المشكلة:** مع مشاركة جميع الأطراف المعنية، تم تشكيل وتحليل شجرة المشكلات لقطاع المياه في المدينة.

- **تقييم الموارد المائية:** تم إجراء تقييم للموارد المائية لبلدية قباطية بالتعاون مع جميع المعنيين، باستخدام معادلة ("الموارد ، والبنية التحتية ، والطلب، وإتاحة الوصول").
- **تشكيل الرؤية:** وضع المشاركون رؤية مشتركة (محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق وواقعية ومحددة زمنياً).

"بحلول عام 2010 سيكون كل فرد في قباطية قادراً على الوصول إلى نوعية جيدة من المياه المنزلية بمعدل 120 لتر/فرد/يوم بدلاً من 50 لتر/فرد/يوم كما هو الحال حالياً. وستزداد المياه المتاحة للأغراض الزراعية وذلك لزيادة مساحة الأرض المروية سنوياً من 3,604 دونم حالياً إلى 41,394 من ما هو متوفر من أرض للزراعة. وفي الوقت نفسه سبتحقق هناك تخفيض كبير في معدل تلوث المياه الجوفية نتيجة تلوثها من الحفر الامتصاصية، والأنشطة الزراعية (الاستخدام المفرط للأسمدة وسوء التخلص من النفايات الزراعية)، ومن مناطق المحجر".

- **بناء السيناريو:** بعد ذلك حدد المعنيون تلك العوامل التي كانت في نفس الوقت الأهم والأقل تأكيداً بالنسبة لتحقيق هذه الرؤية بحيث تم استخدام هذه العوامل لتحديد أربعة حالات مختلفة ممكنة في المستقبل (السيناريوهات). وفي حلة قباطية كانت هذه العوامل الحاسمة تتمثل في منح تراخيص من قبل إسرائيل لاستخدام الموارد المائية والبنية التحتية وتوافر التمويل.
- **استراتيجيات ومشاريع ريادية:** استناداً إلى الرؤية والسيناريوهات فقد تم تحديد الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق الرؤية. وباستخدام هذه الاستراتيجيات ، وبمشاركه جميع الأطراف المعنية، فقد تم أيضاً تحديد المشاريع والأنشطة ذات الأولوية. أول هذه المشاريع التي نفذت في قباطية كانت بأن يتم استبدال عدادات شبكة المياه والثاني هو القيام بدراسة وإعادة تصميم نظام إمدادات المياه في المدينة.

## النتائج :

- **حوار المعنيين وعملهم التوافقي:** ساعد تيسير العمليات التي استخدمت في العديد من ورش العمل والاجتماعات على خلق حوار حقيقي بين مختلف المعنيين.
- **تأسيس جمعيات للمزارعين:** قرر المزارعون الذين ناقشوا المشاكل والحلول من خلال عقد العديد من حلقات العمل معهم إقامة هيئة موحدة للدفاع عن حقوقهم وتحسين التعامل مع المؤسسات العاملة في المجال. ونتيجة لذلك، انشأ المزارعون جمعية زراعية حصلت على الرخصة مؤخرًا.
- **تأسيس جمعية للنساء:** تم تأسيس جمعية للنساء وتعتبر حالياً واحدة من أنشط المؤسسات في البلدة. فقد ساعدت في الكثير من الأعمال والأنشطة لبرنامج إمباورز.
- **تحسين نوعية المياه:** بناء على الحوار بين المستخدمين النهائيين لنظام إمدادات المياه العامة وقسم المياه في البلدية فقد أصبح ذلك القسم أكثر تقبلاً لشكاوى المواطنين. واحد مصادر الشكاوى المتكررة يتعلق بلون الماء وقد حدد قسم المياه السبب بتآكل بعض خطوط الشبكة، وحلا للمشكلة تم استبدال الأنابيب القديمة بأخرى جديدة.
- **التقليل من معدل المياه غير المحتسبة:** باستبدال عدادات المياه القديمة التي تعتمد على سرعة المياه بأخرى جديدة تعتمد على كمية المياه، فقد تم تخفيض نسبة كبيرة من المياه غير المحتسبة. وأدى ذلك إلى

ارتفاع إيرادات المياه للبلدية، مستخدمة بدورها زيادة الإيرادات لربط الأسر الأكثر فقرا في المجتمع إلى شبكة مياه الشرب.

- **التمويل الخارجي:** من خلال ورش عمل التي يشارك فيها كل المعنويون فقد تم تحسين آفاق التعاون بين البلدية والمؤسسات الخارجية. في الوقت الحالي، وفرت مؤسسة "كبير" العالمية (بمعزل عن مشروع إمباورز) التمويل لاستبدال أنابيب المياه القديمة والإصلاح الجزئي لشبكة المياه. كما قامت القنصلية الفرنسية بتمويل عدد من الأنشطة والمشاريع التي تهدف إلى تطوير ورفع كفاءة العاملين في شعبة المياه وإنشاء قاعدة بيانات في البلدية. إضافة إلى ذلك، فقد ساعدت جمعية المزارعين في تحسين إدارة مصادر المياه من خلال تركيب عدادات المياه على الآبار الزراعية.
- **رفع قدرات موظفي البلدية في شعبه المياه:** أظهرت دراسة موارد المياه وخدمات المياه في قباطية أن موظفو قسم المياه بحاجة إلى التدريب لرفع كفاءة العمل. واستجابة لهذا المطلب، فقد رشح المجلس البلدي الموظفين لمتابعة العديد من الدورات التدريبية. وهذا بدوره انعكس ايجابيا على أعمال شعبة المياه ووجد الثقة اكبر في مكان العمل.

#### الآثار:

عن طريق تطبيق نهج برنامج إمباورز ظهرت التغييرات من خلال تحسين مستوى الاندماج ومشاركة الأطراف المعنية، وتوحيد العمل الزراعي في جمعية المزارعين، فضلا عن تعزيز دور المرأة ومشاركتها في صنع القرار. بالإضافة إلى ذلك، فقد تحسنت فرص الحصول على خدمات المياه وتحسين استجابة البلدية لقلق المواطنين، كما عمل على زيادة تعزيز وتطوير العلاقة مع المؤسسات العاملة في المنطقة، ورفع كفاءة العاملين في البلدية.

نجح الحوار بين الأطراف المعنية في التغلب على العقبات فيما يتعلق بالحصول على المياه من قبل الأسر الأكثر فقرا عن طريق التوصل إلى الحلول الوسط وتسويات (دفع الرسوم) الذي لولاه لما كان ذلك ممكنا: حيث تم استخدام الإيرادات الإضافية للبلدية من عدادات المياه المحسنة (والذي زاد من فاتورة المياه لتلك الأسر) لتمويل الربط مع غيرها من الأسر.

#### التوصيات (الخاصة بالسياسات):

1. بناء قدرات موظفي الحكومة والمنظمات غير الحكومية لتوفير الخبرة والمعرفة من اجل ربط السياسات الوطنية بالاحتياجات المحلية.
2. تعزيز المهارات لتيسير مشاركة الأطراف المعنية في الحوار مع موظفي البلديات والمنظمات بطريقة توافقية وذلك للمساعدة في إيجاد الحلول المناسبة لمشاكل محددة بطريقة منسقة. أيضاً فان تيسير العمليات يفتح آفاقا للتعاون مع المؤسسات الأخرى ويعزز من فرص الحصول على التمويل خارجي.
3. تعزيز دور الفئات المهمشة (النساء، الفقراء) وهذا أمر هام لتحسين توزيع خدمات المياه والمحافظة على الموارد المائية.

4. مشاركة الأطراف المعنية في جميع مراحل العمل يمكن أن يساهم بشكل فعال في قبول إدخال تقنيات جديدة رغم أن هذا قد يرتب تكاليف جديدة على المواطن. يجب أن يكون التنسيق بين المعنيين على المستوى المجتمعي مدعوما بسياسات وطنية.
5. ونظرا لانخفاض تكلفة العاملين في تيسير عمليات التنمية و ارتفاع العوائد الاقتصادية والمالية ينبغي بذل جهود مؤسسية لتعزيز مثل هذا التيسير.

## 4-2:التنسيق بين الأطراف المعنية واللامركزية على مستوى المحافظات في محافظة البلقاء الأردن.

### مقدمة:

في السنوات الأخيرة ، شرع الاردن على عملية اللامركزية في السلطة والمسؤولية من اجل تنفيذ برامج التنمية والتخفيف من حدة الفقر و تفويض هذه المسؤوليات إلى مستوى المحافظات والبلديات.

يوفر كل من برنامج تطوير المحافظات وخطة إصلاح البلديات مؤشراً على تفويض السلطات الضرورية لنشر التطور الاجتماعي والاقتصادي لمستوى ما دون المستوى الوطني. لا تزال كلتا المبادرتين في مهدهما لكنهما وجدتا دعماً كبيراً من صنّاع القرار على المستوى الوطني والمانحين الدوليين

ثمة افتراض قوي بضرورة وجود اللامركزية للتخلص من العوائق التي تمنع السياسات الخاصة بالاقتصاد الكلي من إحداث تطور على مستوى الاقتصاد الجزئي. يعتبر التحليل التقليدي ان التخلص من هذه العوائق يتطلب مبادرات على مستوى الإدارة المتوسطة (أي القريبة من عامة الناس) وذلك من أجل توسيع عملية اتخاذ القرار وتقريبها من أولئك المتأثرين بها مباشرة انطلاقاً من الافتراض بأن المسؤولين من المستوى ما دون الوطني، سواء كانوا معينين أو منتخبين، سيكونون أكثر استجابة لمطالب عامة الناس. كما أن المواطنين هم الأكثر اطلاعاً بكل ما من شأنه التأثير على أوضاعهم. وهذا يمكنهم من المطالبة بالقيام بتحسينات حيثما توجب ذلك.

### بيان المشكلة:

يمكن لإجراءات الحكومة المحلية تفعيل المجتمعات المحلية، كما إن إشراك المجتمع المحلي يمكن أن يحسن الأداء الحكومي على مستويات متعددة. على الرغم من الترابط الوثيق بين اللامركزية والتنمية النابعة من المجتمع المحلي إلا انه عند الممارسة يوجد هناك اتجاهات متباينة في اغلب الأحيان.

غالبا ما تكون الإصلاحات نحو اللامركزية متقلبة عند تفويض الصلاحيات السياسية، وتأتي عادة دون التحول الاقتصادي الضروري و دون بناء القدرات اللازمة لتمكين الحكومات المحلية من الاضطلاع بفعالية في مهام جديدة (البنك الدولي، الموقع الالكتروني: اللامركزية؛ الإدارة الرشيدة للقطاع العام).

كان انتقال السلطة إلى مستوى المحافظات في الأردن يقتصر على الصلاحيات الإدارية التي تشمل التخطيط والتنفيذ ورصد مسؤوليات التنمية المحلية ووضعها في أيدي الحكومة المحلية، تحديدا عن طريق المحافظ والمجلس التنفيذي للمحافظة. هذه اللامركزية في صنع القرار ليست فعالة تماما لان الحكومة المحلية (المحافظة) لا زالت تفتقر إلى السيطرة على المسائل المالية ومقيده وبالمرکز فيما يتعلق بالحصول على التمويل لمشاريع التنمية.

Deleted: مصادر

### التغلب على التحديات (موجز دراسة الحالة):

يفترض برنامج إمباورز أن تعزيز إشراك المعنيين يؤدي إلى تحسين استخدام الموارد المائية وإدارتها. تتضمن الإدارة المحسنة على مراعاة أكثر لاحتياجات المواطنين، وهي تخلق مسؤولية جماعية للمبادرات في

القطاع المائي. وتمكن دورة التخطيط التشاركي التي تم اختبارها ضمن برنامج إمباروز من تحديد المشاكل المتعلقة بالمياه وتشكيل رؤى واستراتيجيات بعيدة المدى لقطاع مائي محدد من أجل تنمية الموارد المائية. يتم دعم عملية بناء الاستراتيجيات هذه عن طريق جمع وتحليل المعلومات عن موارد وإمدادات المياه، والبنية التحتية، والجهات الفاعلة و عن الطلب والوصول إلى موارد المياه والخدمات والتحقق من هذه المعلومات. وهكذا فإن الأطراف المعنية من المستوى المحلي ومن مستوى المحافظة تجد الدعم عند اتخاذ القرارات الفنية والسياسية لتطوير وإدارة مواردهم المائية بمشاركة فعالة من مستخدمي المياه.

يركز نهج برنامج إمباروز على التخطيط الاستراتيجي على مستوى المحافظة والمجتمع المحلي لبناء قدرات الحكومة المحلية لتكون قادرة على الاضطلاع بمسؤولياتها والدور الجديد، بينما تركز في قطاع واحد يعد حيويًا بالنسبة لبلد مثل الأردن، مع إمكانية التوسع لاحقًا إلى قطاعات أخرى. وفي صميم هذا التحدي تكمن مسألة تحسين تبادل واستخدام المعلومات عمودياً بين المستويات والمقاييس؛ وأفقيًا، بين مختلف فئات المستعملين والقطاعات في نفس المستوى والنطاق.

يعتبر الأسلوب والمنهجية المستخدمان في برنامج إمباروز سهلاً الاستخدام وفعالان في إبراز القضايا الرئيسية ومساعدة المشاركين على تحديد الاستراتيجيات العملية للعمل. فبمساعدة أدوات بسيطة يجمع البرنامج بين المجموعات الممثلة للمستخدمين النهائيين من الرجال والنساء، الأغنياء والفقراء، أصحاب الأراضي والمعلمين والمهنيين والمتنقلين. أما عملية التخطيط فتحدد وتطور رؤى واستراتيجيات بعيدة المدى لإدارة الموارد المائية في مواقع محددة. فهي تقوم على التفكير بالمشكلات المائية والاحتياجات التنموية للمجتمع. يتم دعم هذه العملية عن طريق استخدام عدة أدوات لتحليل المعلومات ذات الصلة مثل أدوات البحث التشاركي السريع وأداة "الموارد المائية، والبنية التحتية، والطلب وإتاحة الوصول"، وتحليل الأطراف المعنية، والتقييم السريع لنظم المعرفة الزراعية، وتحليل منهجيات إحقاق الحقوق لمستوى المساءلة المحلية لإدارة المياه بما في ذلك الحقوق/ وإتاحة الوصول إلى المياه.

تتضمن العملية حتمية عدم اليقين في المستقبل من خلال وضع ودراسة مختلف السيناريوهات الممكنة التي يتم بها تقييم الاستراتيجيات المقررة. جميع الاستراتيجيات لها دور ومشاركة المستخدمين في محور اهتمامها. ويتم اختيار منطق الاستراتيجيات والقرارات المحتملة من خلال سلسلة من المناقشات لاختبار صلاحيتها. كذلك فإن المشاريع التجريبية تعمل على اختبار قدرات المعنيين (الذين لم يسبق لهم العمل بهذا الأسلوب) من أجل تطوير الثقة والتنسيق. كما أن المشاريع الإسترشادية تساعد على تعزيز التفكير والتحليل وتفيد في تطوير الثقة في العملية والثقة فيما بينهم. وهكذا فإن الأطراف المعنية المشاركة على المستويات المحلية والمتوسطة فباستطاعتها اتخاذ القرارات التقنية والسياسية للبدء في عملية تطوير وإدارة فاعلة لمواردها المائية.

## النتائج:

رغم أنها عملية طويلة إلا إن إدارات الحكم المحلي بمشاركته ممثلين من المنظمات الأهلية المحلية والوزارات الحكومية تسير على المسار الصحيح. فقد تحسن الاتصال، سواء بين مختلف قطاعات الحكومة، وبين الحكومة والمجتمعات المحلية بشكل كبير كما تم تطوير واعتماد خطط المياه الاستراتيجية الخاصة

بالمحافظة والستة مجتمعات المحلية المختارة. وفي الوقت ذاته فقد تم تنفيذ 12 مشروع مياه صغير في المجتمعات المحلية. أما على صعيد المحافظة، كان هناك نشاطا هاما وعاملا رئيسيا لتعزيز تبادل المعلومات بين المؤسسات من مستوى المحافظات، واحد تلك المشاريع الاستراتيجية "ادارة المياه ونظام المعلومات". هذا النظام سيجمع مجموعة من البيانات الخام من تسع مديريات في خمس مديريات: التنمية الاجتماعية؛ الصحة والبيئة والزراعة والمياه والري والداخلية. ثم سيقوم النظام بجمع وترتيب هذه البيانات، بحيث يمكن اعادة الاستفادة منها في التخطيط وتطوير السياسات وكذلك الرصد والتقييم للخدمات القائمة. والهدف منه هو وضع نظام معلومات لا مركزي للاستخدام في صنع القرار والتخطيط والبحث على مختلف المستويات في القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية مما يسهل توافر المعلومات الموحدة في الوقت المناسب لمختلف قطاعات المجتمع. وفي نهاية المطاف سيقوم اعتمادا على هذا النظام موقع الالكتروني مجتمعي على شبكة الانترنت..

بالإضافة لذلك فقد تم معالجة مجموعة واسعة من وسائل بناء القدرات الضرورية للحكومة المحلية ضمن برنامج إمباورز شملت:

- تيسير التفاعل وتقليل الفجوات بين المجتمعات المحلية والمؤسسات الحكومية
- العمل مع المجتمعات المحلية وتعزيزها (تنمية المجتمع المحلي، وبناء القدرات، القدرة على التواصل بفعالية مع المؤسسات الحكومية)
- الاتصال مع المؤسسات الحكومية الأخرى
- التوعية حول القضايا الرئيسية في قطاع المياه (بما في ذلك السياسات الوطنية)
- الاطلاع على أساليب ومنهجيات إمباورز (حوار المعنيين وعملهم التوافقي، والتقييم السريع لنظم المعرفة الزراعية، والتطوير التقني التشاركي، والبحث التشاركي السريع، وأطر التخطيط التشاركي).

### التأثير:

- يمكن تلخيص اثر العمل ببرنامج إمباورز في محافظة البلقاء على النحو التالي :
- المشاركة في صنع القرارات من جانب المجتمعات سرعان ما بدأ يصبح القاعدة.
  - تم تعزيز الممارسات الإدارية والمهارات الأساسية في المؤسسات الحكومية بشكل كبير
  - لا تزال عملية إعادة هيكلة المؤسسات في ضوء اللامركزية جارية بدعم من خلال تحسين الوصول إلى المعلومات
  - هناك رفع عام لمستويات الوعي الاجتماعي يعود إلى تحسن إمكانية الوصول إلى المعلومات

### التوصيات:

يجب أن تتضمن عملية الوصول إلى مرحلة اللامركزية الكاملة في بناء قدرات الحكومة المحلية العناصر التالية:

- تشير الأدلة بشكل متزايد إلى أهمية إقامة شراكات بين الحكومات المحلية والمنظمات الأهلية – بحيث تعمل المنظمات الأهلية إلى جانب الحكومة المحلية مما يعزز من العلاقة لكلا الكيانين. يمكن أن يكون للحكومة المحلية أساس متين وارتباط عضوي بالمواطنين الذين تخدمهم؛ وتستطيع المنظمات المجتمعية بمساعدة المواطنين على انخراط أكبر في عمليات على المستوى الوطني
- تصميم عمليات التخطيط الاستراتيجي من قبل الحكومة المحلية بمشاركة جميع الأطراف للتقليل من إمكانية استثثار البعض بها وزيادة الشفافية والمساءلة.
- توسيع عملية اتخاذ القرارات الحكومية في اتجاه الإدارة المحلية من خلال إشراك الأطراف المعنية الأخرى بما في ذلك المجتمع المدني.

يمكن لمشاركة المجتمعات المحلية أن تساعد في تعزيز الروابط الخارجية ، وتعزيز الفعاليه وخفض التكاليف ، بينما يمكن للحكومات المحلية أن تكسب من خلال التوسع في تقديم الخدمات وتعميق مشاركة المواطنين في الأنشطة المحلية. ولكن الشراكات الفعالة تتطلب معالجة الاختلالات الهيكلية والقانونية وضمان وجود بيئة داعمة لعمل المنظمات المجتمعية والمجتمع المدني.

### 3. التنسيق بين الاطراف المعنية وجدوى تنفيذ برامج وطنية على مستوى مركز اهناسيا / محافظة بني سويف بمصر

#### بيان المشكلة:

تم إجراء بحوث ميدانية بمشاركة ممثلين من المجتمعات المشاركة في مشروع إمبروز (منشأة كساب وقرية المشاركة). تم إجراء البحوث الميدانية وفقا لمنهجه مشروع إمبروز التي تقوم على الحوار والمشاركة في تخطيط وإدارة الموارد المائية. وقد درس التحقيق مشاكل إدارة المياه فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج الوطني للري في هاتين القرينتين. و شرع البرنامج التفتيشي لتحسين الري في بني سويف في تنفيذ لقناة مشروع تحسين نظام الري لقناة طوى بإشراف وزارة الموارد المائية والري والبرنامج الوطني لترشيد استخدام المياه. إذ يقوم المشروع في إنشاء جمعيات لمستخدمي المياه عند المساقى (قنوات من المستوي الثالث ) بحيث تتولى أعمال الإنشاءات لاستبدال المساقى المكشوفة القديمة بنظم مغطى وأكثر تقدماً.

تجلت المشاكل التي شكلت أساس التحقيق في رفض بعض المزارعين استخدام مساقى النظام المحسن. ويعود ذلك إلى عدة أسباب مختلفة، وبخاصة عدم وعي المستخدمين النهائيين للفوائد المرجوة من تحسين المساقى ، فضلا عن مجموعة اكبر من المشاكل التقنية.

#### التغلب على التحديات (موجز دراسة الحالة):

يتم تنفيذ منهجه مشروع إمبروز من خلال تطبيق دورة التخطيط التشاركي واستخدام مجموعة من الأدوات لتحليل المعلومات وبناء قدرات المعنيين في إجراء الحوار. واحدة من أنجع الوسائل التي قام مشروع إمبروز بتدريب الجهات المعنية لاستخدامها لتحديد الأولويات والمشاكل كانت أداة "بناء شجرة المشكلات". إذ ساعدت شجرة تحليل المشكلة المجتمع في تحديد المشاكل المتعلقة بمياه الشرب والصرف الصحي والري. وقام أعضاء في مجتمع مشاركة وكساب والقرى التي تقع في محافظة بني سويف بمعالجة المشكلة المتعلقة بمشروع تحسين الري. واتضح من خلال عملية رسم شجرة مشكلة الري وجمع البيانات أن النظام الجديد الذي كان من المفترض أن يحل مكان القديم لا يستخدم على نطاق واسع في كلا القرينتين. وذكرت المجتمعات المستهدفة أنها تفضل النظام التقليدي لأنهم لم يكونوا على دراية تامة بالنظام الجديد ولم يتدربوا على كيفية استخدامه ولم يعلموا فوائده.

تلقت الأطراف المعنية الحكومية في بني سويف تدريباً مماثلاً بشأن كيفية تطبيق دورة التخطيط وحول فوائد رسم شجرة المشكلة. في مرحلة لاحقة من هذا المشروع، عمل كلا من ممثلي المجتمع والحكومة معا أثناء الجلسات لبرنامج إمبروز إذ تم جمع المعلومات، وتبادل الأفكار والآراء مع دعم للبيانات التي تم جمعها. وكنتيجة لذلك ، تخلى ممثلي مشاركة و كساب عن ترددهم وقرروا الدخول في مناقشات مع مسؤولي الحكومة. كان المسؤولين الحكوميين في مديريات الري والزراعة معجبين بنوعية هذه المناقشات حتى أنهم قرروا عرض القضية أمام رؤسائهم. وأبدى المسؤولون حماساً لمعالجة المشكلة التي تكمن ضمن إداراتهم. وكانوا مقتنعين انه لا يوجد ما يكفي من مشاركة من قبل المستفيدين في عملية التخطيط الأصلي التي لو كانت موجودة لتم تأمين مستوى أعلى من الكفاءة في تنفيذ واستخدام النظام.

عرض ممثلو الإدارة المركزية للموارد المائية في بني سويف التقارير التي تستند إلى البحث في المشكلات لرئيس قسم الري. وتم نقل الحاجة الملحة لخدمة المواطنين وتعزيز فوائد مشروع تحسين الري وزارة الموارد المائية والري. وفي أعقاب هذا التقرير، اصدر معالي الدكتور محمود أبو زيد وزير الموارد المائية والري تعليمات إلى مديرية الري في بني سويف لتشكيل لجنة لبحث المشكلة واتخاذ قرار بشأن أفضل الإجراءات لحلها. وقد عقد اجتماع ضم رؤساء الهيئات الحكومية المعنية بتنفيذ برنامج تحسين الري. وفيما يلي أهم المقررات التي اتخذها الاجتماع :

- وقف استرداد التكاليف من المستفيدين من نظام قناة طوى الثانية حتى الانتهاء من عملية إعادة تحسين القناة.
- متابعة العمل في قناة توا وكتابة تقرير مرة كل شهرين عن متابعة الانجازات.

#### **الأطراف المعنية والإجراءات:**

اشتركت الجهات المعنية التالية من مختلف المستويات

#### **• القرية:**

تم تشكيل مجموعات من المزارعين الذين يمثلون جميع الشرائح الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع؛ وقاموا بتجميع وتحليل بيانات عن حجم المشكلة، والتعامل معها بموضوعية.

#### **• السلطات المعنية في مشروع تحسين الري في بني سويف:**

لعبت السلطات دورا كبيرا بالاستماع بدقة أكبر إلى شكاوى المزارعين والقيام بزيارات ميدانية لفتح حوار مع المجتمعات المحلية. وقدم مكتب الوزارة تقريرا إلى وزير الموارد المائية والري يبلغه عن حقيقة ما يجري. وعلاوة على ذلك، تم عن طريق مخاطبة الإدارة المسؤولة عن مشروع التحسين والمنفذين للبرنامج والمجلس الاستشاري المائي تشكيل لجنة لوضع خطة للتغلب على العوائق التي تحول دون الاستخدام الفعال المساعي وإنشاء في نظام لمتابعة التقدم

#### **• وزارة الموارد المائية والري:**

أصدر وزير الموارد المائية والري تعليمات لمتابعة الوضع من خلال تقارير منتظمة عن حالة قناة توا. وتم عقد اجتماعات لكبار المسؤولين في وزارة الموارد المائية والري لدراسة المشكلة مدعومة بقرارات لحل مشاكل تحسين قناة توا التي أرسلت إلى بني سويف للتنفيذ. اخذ مكتب وكيل الوزارة مسؤولية التنسيق بين الهيئات المعنية؛ حيث تمت دراسة المشكلة وتقديم الحلول بمشاركة مديرية الزراعة وممثلي المجتمع المحلي

#### **• محافظة بني سويف:**

بعد الاطلاع على المشكلة في المجلس المحلي لمحافظة بني سويف أجرى المحافظ اجتماعا مع مسؤولي الري في بني سويف بهدف تسريع وإنهاء أعمال الترميم وبدء عمل المساقى. وطلب من أعضاء مجالس القرى أن تكون مسؤولة عن المساقى إلى أن يتم تفعيل جمعيات مستخدمي المياه لكل مسقى.

## النتائج والآثار:

- الوضع أعلاه أدى إلى نشوء مجموعة من صغار المزارعين الذين يستطيعون التعامل مع مشاكلهم منطقياً وبواقعية. وقد انعكس هذا التغيير في مواقفهم وطريقتهم في التعامل مع المشاكل والحالات الأخرى.
- أهم تغيير حدث كان في الطريقة التي اعتمدها سلطات الري في التعامل مع المهتمين من المزارعين ، وإقامة حوار بين الأطراف المعنية في هذه المشكلة ، أي بين ممثلي المزارعين والمسؤولين الحكوميين الأمر الذي كان حاسماً لتحقيق النجاح.
- اصلاح واختبار وتشغيل بعض المساقى المحسنة ، ليس فقط في قرية المشاركة بل أيضا في قناة توا بما مجموعه 120 مسقاة في ثلاث قرى، وجزء من مدينة. إهناسيا.
- إصدار قرار من رئيس مجلس إدارة الري لوقف تنفيذ استرداد التكاليف واستئنافها بعد إكمال أعمال الترميم لجميع المساقى في قناة توا.
- تشكيل لجنة على مستوى المناطق تضم الأطراف المعنية لمتابعة ووضع خطة لحل المشكلة. وضمت اللجنة ممثلين عن المجتمعات المحلية المعنية الملتزمة بالمشاركة في التخطيط والإدارة (وهي عملية جعلت الجانب التشغيلي والتشاركي منصوفاً عليهما كعنصرين من عناصر الخطة الوطنية لموارد المياه).
- نفذت الشركة المسؤولة عملية رفع المستوى المطلوب لبعض المساقى واختبارها وإيصالها لأعضاء مجلس القرية لتكون تحت إدارتهم.
- قامت الهيئة الاستشارية للمياه بإنشاء بعض جمعيات تطوير المجتمع الجديدة حول المساقى التي تم إصلاحها.
- لأول مرة تمت دعوة ممثلي القرية من قبل الإدارة المركزية لحضور اجتماع رسمي في مكتب وكيل الوزارة ، وعلاوة على ذلك تم إرسال نسخة من المحضر الى جمعيات تطوير المجتمع.

## الدروس المستفادة والتوصيات :

- لعملية توفير معلومات واضحة وموضوعية أهمية كبيرة، لأنها أظهرت الحجم الحقيقي للمشكلة.
- من الضروري بناء قدرات ممثلي المجتمعات المحلية حول كيفية التعرف على مشاكلها وجمع المعلومات اللازمة لدعم مناقشتها بغية التأثير في عملية صنع القرار.
- الحوار أمر لا غنى عنه لتحديد المشكلة وحلها.
- تفعيل وتمكين المجتمعات المحلية أمر هام ولكنه غير كاف لتحقيق نتائج طويلة الأمد؛ وينبغي ان يكون هناك تركيز على المجتمعات والمسؤولين.
- زيادة وعي افراد المجتمع لحقوقهم وواجباتهم وتطوير قدراتهم من خلال برنامج إمباروز مكنها من المطالبة بحقوقهم بمزيد من الفعاليه
- زيادة وعي المسؤولين الحكوميين للحقوق والواجبات تجاه المزارعين جعلهم مستعدين للمساعدة في إصلاح الوضع عندما طلب الدعم منهم .

- تمكين الفقراء والمهمشين من الحصول على حقوقهم وتأمين احتياجاتهم في اطار عملية تدرجية ومنطقية.
- أهمية التكامل (بين المجتمعات المحلية والمسؤولين) في تطوير رؤى مشتركة مما يمهد الطريق للتخطيط السليم.
- مشاركة الأطراف المعنية في مراحل التخطيط المبكرة يزيد من جدوى المشاريع، ويضمن مستويات أعلى من المنافع الاجتماعية والاقتصادية.

## 5- المناقشة

ستتم مناقشة دراسات الحالة عبر مجموعات فرعية مختلفة في المحفل و سيتم تلخيص الاستنتاجات والتوصيات وإدراجها لاحقاً في هذا الفرع من هذه الوثيقة المرجعية.